

Distr.: General
21 December 2020
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في 21 كانون الأول/ديسمبر 2020، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "تشجيع وتعزيز سيادة القانون وتعزيزها في مجال صون السلام والأمن الدوليين"، ووفقا للإجراء المتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والوارد في الوثيقة S/2020/372، أصدر رئيس مجلس الأمن البيان التالي باسم المجلس:

"بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، يؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه بالقانون الدولي ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، التي تشكل أسسا أزلية عالمية لا غنى عنها لإرساء عالم أكثر سلما وازدهارا وعدلا، وينظم دولي يقوم على القانون الدولي، الذي يكتسي أهمية حاسمة للتعاون بين الدول من أجل التصدي للتحديات المشتركة.

"ويشير مجلس الأمن إلى الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لميثاق الأمم المتحدة وإلى الذكرى السنوية المائة لاعتماد النظام الأساسي للمحكمة الدائمة للعدالة الدولية، ويشدد على أهمية وقيمة عمل هذين الجهازين.

"ويشدد مجلس الأمن على أهمية جميع أحكام ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بالتسوية السلمية للمنازعات وبمحكمة العدل الدولية، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتفاعل بين مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية.

"ويذكر مجلس الأمن بالتزامه بالتدفع بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها.

"ويشير مجلس الأمن إلى بياناته الرئاسية السابقة، ومن بينها بياناته المؤرخة 22 حزيران/يونيه 2006 (S/PRST/2006/28)، و 29 حزيران/يونيه 2010 (S/PRST/2010/2011)، و 19 كانون الثاني/يناير 2012 (S/PRST/2012/1)، التي أكدت من جديد أهمية محكمة العدل الدولية في الهيكل الدولي لصون السلام والأمن الدوليين.

"ويعترف مجلس الأمن بالإسهام الإيجابي الذي تقدمه المحكمة لسيادة القانون على الصعيد الدولي، وبدورها الرئيسي في الفصل في المنازعات التي تنشأ بين الدول، وبالتالي في نزع فتيل التوترات واستعادة العلاقات السلمية بين الدول.



”ويلاحظ مجلس الأمن تزايد عدد القضايا المعروضة على محكمة العدل الدولية التي تتناول جميع جوانب العلاقات الدولية، مما يبرهن على الثقة في المحكمة.

”ويسلم مجلس الأمن بضرورة تعزيز الجهود الرامية إلى بناء قدرات الدول الأعضاء ومساعدتها، بناء على طلبها، على تنفيذ التزاماتها بموجب الميثاق، بما في ذلك الالتزام بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

”ويشير مجلس الأمن إلى أهمية برنامج الزمالات القضائية لمحكمة العدل الدولية، ويثني على المحكمة لما تبذله من جهود لإتاحة هذا البرنامج على أوسع نطاق ممكن لخريجي كليات الحقوق، بما في ذلك الشابات، من مجموعة متنوعة من الخلفيات الجغرافية واللغوية، ولا سيما من البلدان النامية، من أجل التعرف على عمل المحكمة وتنمية مهاراتهم في مجال التسوية السلمية للمنازعات الدولية بالوسائل القانونية.

”ويعرب مجلس الأمن عن التزامه المستمر بتعزيز التفاعل بين محكمة العدل الدولية والمجلس وفقا لولاية كل منهما بموجب ميثاق الأمم المتحدة“.